

شائيل

نعيماً .. مجلس الأمناء!

■ عدنان حسين

يستأهل مجلس الأمناء في شبكة الإعلام العراقي، بدل المرة مرتين وثلاثاً، الإهانة المعنوية البالغة التي تلقاها بقرار رئيس مجلس الوزراء الغاء قرار المجلس بعزل رئيس تحرير صحيفة "الصباح" الزميل عبد الستار البيضاوي قبل مرور ٢٤ ساعة على صدور ذلك القرار. يستحق المجلس هذه الإهانة لسببين، الأول تصرفه غير المهني حيال السيد البيضاوي الذي لم يلحق أن يرتب غرفته لكي يُتهم بسوء الإدارة تبريراً لقرار عزله، والثاني انه (المجلس) هو الذي فتح الباب على مصراعيها أمام السلطة التنفيذية لكي تدخل في شؤون هيئة كان من المرسوم لها أن تكون مستقلة وأن تتكسر استقلاليتها باعتماد المعايير المهنية والتمسك بها والتزام القواعد الأخلاقية للمهنة في عمل المؤسسة المهني والإداري.

لو كان مجلس الأمناء يستحيي لقدم في الحال استقالته الجماعية، اعترافاً بالخطأ المرتكب في حق الزميل البيضاوي بالقرار الذي اتخذته المجلس باجماع أعضائه من دون أي استثناء (لكم ان تصوروا مقدار المهنية لدى هؤلاء الأعضاء بحيث ان أحداً منهم لم يعترض أو يحتفظ على قرار العزل في حق موظف لم تكن "جريمته" انه سرق كما كثير من موظفي الدولة وبينهم موظفون في الشبكة، أو انه أساء السلوك والأدب تجاه زميلات له وزملاء كما كثير من موظفي الدولة وبينهم موظفون في الشبكة، أو انه تجاوز على الأنسب الوطنية للعمل العام، كما الكثير من موظفي الدولة وبينهم موظفون في الشبكة).

أحسن رئيس الوزراء صنعاً بقراره الصاروخي، لوقف تجاوز غير مقبول مهنياً، ولردع تعسفي في استخدام السلطة غير مبرر، مع انه لم يكن من المفترض أن يتدخل رئيس السلطة التنفيذية أو أي من أعضائها وموظفيها في شؤون الشبكة باعتبارها هيئة مستقلة ومن المصلحة العامة والوطنية أن تكون مستقلة وأن تبقى كذلك، لكن المجلس نفسه هو المسؤول عن تبعية الشبكة للحكومة وخضوعها لسلطتها، وهو المسؤول عن دفع الأمور إلى هذا الحد بسبب تماديها في التصرف كما لو انه هيئة إمبراطورية لا رقيب عليها ولا حسيب من الدولة أو المجتمع، وهو المسؤول أيضاً لأنه لم يؤد أحد واجباته بالعمل على تشريع قانون يكرس استقلاليتها والشبكة وينظم قواعد العمل فيها وفقاً للشروط والمعايير المهنية التي تمنع التعسف والتكبر والطغيان، ويضمن أن تتولاها قيادات إعلامية تاتي من طريق المهنية لا عبر دروب المحاصصة.

هذه مناسبة للتذكير بان إعلام الدولة الذي يكفل الميزانية العامة (ميزانية الشعب) مبالغ طائلة يجب أن يعهد به إلى العناصر المهنية الحقة، فالإعلام بالذات يجب أن يكون موضوعياً، ولكي يكون كذلك لا بد من وضع المهنيين على رأسه لضمان انه يعمل وفقاً للأصول التي لا يرباعها إلا أهل الأصول من ذوي الكفاءة والخبرة ومن لا تحركهم وتوجههم النزعات والأهواء السياسية والمذهبية والفئوية والشخصية.

وهذه أيضاً مناسبة للتذكير بان شبكة الإعلام العراقي لا تعطي بقدر ما تأخذ ولا تتخدم الشعب والوطن بقدر ما يؤولها الشعب والوطن الذين يقطعان من تخصيصات الأكل والشرب والكهرباء والصحة والتعليم والزراعة والصناعة وسواها للإنتفاخ على الشبكة وجيش العاملين فيها.

متى ينتبه مجلس النواب إلى أن عقارب الساعة قد تجاوزت كثيراً موعد التأسيس الصحيح لقطاع الإعلام؟

خلال استقباله رئيس هيئة الأركان المشتركة الاميركية

طالباني: العراق لديه كل مستلزمات النجاح والتقدم

□ بغداد/ المدى

اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين البلدين الصديقين.

وتم التأكيد على أهمية الدعم الذي تقدمه القوات الأمريكية للقوات المسلحة العراقية في مجال التدريب والتسلح والتجهيز وتأهيل البنى التحتية. وفي هذا الإطار أشاد رئيس الجمهورية بالدور المهم الذي لعبته الولايات المتحدة وقواتها المسلحة في القضاء على الدكتاتورية ومساعدة العراق في توفير الاستقرار وإعادة البناء والإعمار، مؤكداً أهمية تعزيز علاقات الصداقة وتوسيع التعاون المستقبلي

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني ببغداد مساء أمس الأول، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الأدميرال مايك مولن والوفد المرافق له، والذي ضم السفير الأمريكي جيمس جيفري والقائد العام للقوات الأمريكية في العراق الجنرال لويد أوستن. وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية وأهمية العمل على تقوية اطر التعاون الثنائي البناء ضمن

بين البلدين، لا سيما في المجالات الاقتصادية والتجارية والتنموية وغيرها من المجالات. وفي ما يتعلق بالأوضاع العامة في العراق، سلط الرئيس طالباني الضوء على مجمل التطورات السياسية والجهود المبذولة لجمع القادة السياسيين على طاولة الحوار للتغلب على المشاكل والوصول الى تفاهات مرضية لجميع الأطراف، مشيراً إلى أن العراق بلد مستقل ومهم وغني ولديه كل مستلزمات النجاح والتقدم والازدهار ليصبح نموذجا رائعا للديمقراطية والحرية يحتذى به في الشرق الأوسط.

بدوره أكد الأدميرال مايك مولن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم العملية السياسية والديمقراطية في العراق مشيراً إلى أن بلاده ماضية في مساندة العراقيين في مجال تطوير قدرات القوات المسلحة والأمينية العراقية وغيرها من المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والتجارية. وأشاد الأدميرال مولن بالدور الأساسي للرئيس طالباني على الساحة السياسية وجهوده في لم الشمل وتقريب وجهات النظر، مؤكداً أهمية استمرار فخامته في هذا الدور الوطني الريادي.

مصادر لـ (المدى): المخرج عنهم أتباع التيار الصدري

القضاء الأعلى: شمول ١٨٩١ معتقلاً بالعضو العام خلال ثلاثة أشهر

□ بغداد/ المدى

أعلن مجلس القضاء الأعلى، أمس الثلاثاء، عن شمول ١٨٩١ متهمًا بقانون العفو العام خلال ثلاثة أشهر، فيما أشار إلى أن رئاسة محكمة التمييز الاتحادية تلقت خلال هذه المدة ١٣١٨٣ دعوى حسمت منها ٩٨٩١ دعوى.

يأتي ذلك في وقت أكدت فيه مصادر موثوقة لـ "المدى" أن هؤلاء المعتقلين هم تابعون لجيش المهدي الذين لم يقب عليهم ادعاء بالحق الشخصي، اشترط التيار الصدري منذ اتفاقيات أربيل الإفراج عنهم كواحدة من البنود التي بموجبها تم تشكيل الحكومة، وأصدرت رئاسة الجمهورية بحقهم عفوًا خاصًا.

وقال المجلس في تقريره الإحصائي الفصلي، إن عدد المشمولين بقانون العفو العام رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٨ خلال شهر نيسان وأيار وحزيران الماضية، بلغ ١٨٩١ متهمًا، مبينًا أن عدد غير المشمولين بالعفو بلغ ١٢٤٩ متهمًا. وأضاف المجلس أن رئاسة محكمة التمييز الاتحادية تلقت خلال هذه المدة ١٣١٨٣ دعوى حسمت منها ٩٨٩١ بنسبة ٧٥ بالمئة، مشيرًا إلى أن "رئاسات المحاكم الاتحادية والمحكمة الجنائية المركزية تلقت ٣٥٣٨١ شكوى قضائية حسمت منها ٢٧٦٥٢٠ قضية بنسبة ٧٨ بالمئة".

وأشار المجلس إلى أن "رئاسة الادعاء العام بهيئتها الأربع تلقت ٣٦١٨ دعوى، وحسمت جميعها بنسبة ١٠٠ بالمئة"، لافتًا إلى أن "هيئة الإشراف

القضائي بأقسامها الثلاثة، الشكاوى والتحقيق ولجنة الدراسات، تسلمت ٣٩١ شكوى، وانتهت من تدقيق ٢١٧ منها ينسب تراوحت بين ٥٢- ٥٨ بالمئة".

اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "تحتاج المزيد فالعديد من الأبرياء لا زالوا خلف القضبان ينتظرون الإفراج عنهم كانوا قد تم احتجازهم بسبب تهم كيدية أو المخبر السري".

يشتمر إلى أن رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان سليم الجبوري قال إن اللجنة ستسعى إلى إغلاق جميع السجون التابعة إلى وزارتي الداخلية والدفاع. وأوضح الجبوري في تصريحات صحفية سابقة إلى أن اللجنة ستعمل بالتنسيق مع منظمة هيومن رايتس ووتش على حسم ملفات المعتقلين في السجون، مطالبًا بالإسراع في حسم ملفات المعتقلين والمتحجزين ممن تأخرت عملية التحقيق معهم. وكما طالبت لجنة بأن تتم الاعتقالات بموجب أوامر



تسببت باعتقالهم قانونياً. وقالت عضو اللجنة في تصريحات صحفية أشواق الجاف إن "من أهم ما نسعى إليه في اللجنة هو إقناع ذوي الشأن في المعتقلات بوجوب إعلام ذوي المعتقلين بأماكن تواجد ذويهم، مشددة على ضرورة صدور أوامر الاعتقال من الجهات الرسمية وليس بطريقة عشوائية".

وكان مجلس القضاء الأعلى قد أعلن، في ١١ تموز الماضي، عن حسم قضايا ١٠٥٨٥ موقوفًا خلال شهر حزيران الماضي من أصل ٢٤٢٢٣ موقوفًا في عموم المحافظات وإطلاق سراح ٨٧٢٨ آخرين، مشيرًا إلى أن ٤٤٩٥ موقوفًا أحيلوا على المحاكم كما صدر ١١٧٤ حكماً مختلفاً حسب نوع الجرم. وأعلن المجلس، في الرابع من تموز الماضي، أن عدد الموقوفين في كافة أنحاء العراق يبلغ نحو ١٢ ألف موقوف، فيما أشار إلى إصدار ٢٩١ حكماً بالإعدام ضد مرتكبي جرائم "الإرهاب" و٩٣٦٩ حكماً دون عقوبة الإعدام حتى النصف الأول من العام الحالي، فيما اعتبر الأمر نقطة مضيئة في تاريخ محكمة التمييز.

يذكر أن منظمة العفو الدولية كشفت في تقرير صدر عنها، في ١٢ أيلول من العام الماضي، عن وجود ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل في السجون العراقية، لم تصدر بحقهم أحكام قضائية، متوقعة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى وفاة عدد منهم أثناء احتجازهم نتيجة التعذيب من قبل المحققين أو حراس السجون الذين يرفضون الكشف عن أسماء المعتقلين لديهم.

أخبار

أسلحة تستهدف المواطنين بالعيد

■ أعلن قائد الفرقة ١٧ اللواء علي الفرجي ان "قوة أمنية عثرت على عدد من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وعشرات من قذائف الهاون والعبوات الناسفة مهيئة لاستهداف المواطنين خلال عيد الفطر في مناطق عرب جبور والبعينة والطيبة". وأضاف ان "عملية العثور على الأسلحة تمت بناءً على معلومات استخبارية دقيقة".

وأوضح الفرجي ان "الفرقة ١٧ تمكنت أيضاً من اعتقال اثنين من امراء تنظيم القاعدة كانوا خارج العراق وتم اعتقالهم حال عودتهم".

توجه لاستحداث عملة معدنية

■ أكد مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح، أن «مبيعات البنك المركزي من العملات مستقرة ولا مخاوف على قيمة الدينار العراقي من الانخفاض». وأشار الى عدم وجود معوقات أمام تطور المبيعات ورفع مستوى متوسط البيع، وعن موضوع استحداث نقود معدنية للتداولات المالية، أوضح ان العراق يتجه إلى استحداث نقود معدنية كجزء من خطته لإعادة هيكلة العملة، والتي تتطلب موافقة الحكومة ومجلس النواب، لأنها خطة إستراتيجية ستساهم في دعم قيمة الدينار العراقي في التداولات المالية.

تهم بالفساد في وزارة الكهرباء

■ وصف عضو في لجنة الخدمات والإعمار النيابية حجم الفساد في وزارة الكهرباء بالاطال. وقال عضو اللجنة النائب اسماعيل غازي إن "حجم الفساد الإداري والمالي الذي وصل في وزارة الكهرباء وبمختلف دوائرها اقل ما يقال عنه بأنه طائل جدا وان الأموال التي صرفتها لتوفير الطاقة الكهربائية ربما تكفي ليس للعراق وحده فحسب بل لدول أخرى". وأضاف ان "لجانا تحقيقية تم تشكيلها بهذا الخصوص وهي تعمل على قدم وساق لكشف ملفات الفساد في هذه الوزارة والمتورطين فيها".

لجنة المصالحة تنفي ترشيح نجل عدنان الدليمي لرئاسة المساءلة والعدالة

□ متابعة/ المدى

اسم نجل رئيس جبهة التوافق السابق عدنان الدليمي لرئاسة الهيئة، وان اللجنة ما زالت تنتظر الرد من اللجنة السباعية المعنية بملف إجراءات هيئة المساءلة لتقديم اسم المرشح لمنصب رئيس الهيئة. وأضاف أن "حسم هذا الموضوع سييسر في تطبيق عدد من قوانين الهيئة العالقة ومنها قانون المساءلة والعدالة نفسها وقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بالأموال

المحجوزة لعدد من المواطنين". وكانت أنباء قد تداولها بعض وسائل الإعلام عن طرح اسم نجل عدنان الدليمي القيادي السابق في جبهة التوافق لشغل منصب رئيس هيئة المساءلة والعدالة بعد اغتيال الأمين العام لها التنفيذي علي الدامي. يذكر إن مسلحين مجهولين اغتالوا في شهر أيار الماضي المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة علي فيصل الدامي شرقي بغداد بواسطة أسلحة

مزودة بكوائم الصوت. وعرضت وزارة الداخلية، في وقت سابق اعترافات لأشخاص قالت أنهم نفذوا عملية اغتيال الدامي، إلا أن سكرتيره وصفها بـ "المفبركة"، كاشفا عن انه سيعطن قريبا بالأدلة عن الجهات التي وفتت وراء عملية اغتياله. وقال إن "الاعترافات التي عرضتها وزارة الداخلية لأشخاص قالت أنهم



الداخلية: نحتاج ٦٠ مستشاراً ومدرباً

□ متابعة/ المدى

أكدت وزارة الداخلية العراقية، أمس الثلاثاء، عدم حاجتها لمدرسين أميركيين بعد الانسحاب الأمريكي من البلاد، مبينة أن رئيس الوزراء نوري المالكي وجه بالتعاقب من شركات أجنبية مختصة بالتدريب، فيما أشارت إلى حاجتها لـ ٦٠ مستشاراً ومدرباً فقط.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن الوكيل الاقدم للداخلية عدنان الأسدي قوله أمس إن "حاجة وزارة الداخلية للمدرسين ليست ضخمة ولا متنوعة بل هي عبارة عن خمس أو ست مواد تقريبا تحتاج فيها التدريب، مبينا أن رئيس الوزراء نوري المالكي وجه بإيجاد شركات عالمية تقوم بمهمات التدريب في كل المفاصل".

وأضاف الأسدي أن "هؤلاء الخبراء والشركات الربحية موجودين في كل أنحاء العالم وهم يقدمون الخبرة مقابل المال"، مشيراً إلى أن "الاتجاه سيكون نحو استخدام الخبراء والدورات الداخلية إذا استغنت الحكومة عن رأب بانها لا تريد وجود المستشارين الأميركيين

على الأراضي العراقية، وعندها ستكون الكلفة السياسية أقل كثيراً من وجود مستشارين أميركيين داخل البلد". وتابع الأسدي أن "الوزارة قد تحتاج إلى ٥٠ أو ٦٠ مدرباً أو مستشاراً وهذا يكفي ليوزعون على تلك المراكز الخمسة"، موضحاً أن "الوزارة قد لا تحتاج هذه المراكز إلا في العاصمة بغداد للتدريب وبمنطقة معينة لتقليل عدد المستشارين".

وأكد الأسدي أن "وزارة الداخلية لا ترغب بأن يزيد العدد عن ٥٠ أو ٦٠ مدرباً أو مستشاراً"، بحسب قوله. ذكر تقرير أصدرته وزارة الداخلية العراقية قبل يومين، إن نحو ٢٥٩ شخصاً قتلوا، وجرح ٤٥٢ آخرون في أعمال عنف خلال شهر تموز الماضي.

وتظهر الأرقام التي جمعتها وزارات الدفاع والداخلية والصحة العراقية أن ٢٥٩ شخصاً قتلوا في يوليو، بينهم ١٥٩ من المدنيين، و٥٦ جندياً و٤٤ من أفراد الشرطة. ويكشف التقرير عن أن ٤٥٣ شخصاً أصيبوا في أعمال عنف في يوليو، بينهم ١٩٩ من المدنيين، للغاية".

